رئيس الجمهورية : لا يمكن التقدم في التسوية في ظل غياب الأمن

إصلاح المنظومة الأمنية والقضائية ركيزة أساسية لبناء الدولة المدنية

حضر الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية، الندوة العلمية الأولى بشأن إعادة تنظيم وهيكلة جهاز الشرطة والتي افتتحت صباح أمس بصنعاء.

واعتبر رئيس الجمهورية في كلمته الندوة الهامة التي تنعقد تحت شعار «من أجل إعادة البناء المؤسسي لجهاز الشرطة في ظل سيادة القانون» بأنها خطوة هامة في طريق إعادة هيكلة جهاز الشرطة على أسس علمية بعيداً عن الارتجالية وضعف التنظيم الذي كان أحد أسباب الاختلالات الأمنية في فترات سابقة.

وقال الأخ عبد ربه منصور هادي- رئيس الجمهورية «لاشك أننا بحاجة إلى التفكير العلمي المنهجي كعنوان لعهد التغيير، حيث أن الأمم الحية لم تصل إلى الدرجة العالية من الاستقرار الأمني إلا باتباع الأساليب العلمية في العمل الأمني الذي يحمي المجتمع ويخدمه، خاصةً ونحن على أعتاب مرحلة جديدة نعمل فيها على رسم معالم اليمن الجديد، إذ لا يمكن لنا أن نؤسس للدولة المدنية الحديثة دولة النظام والقانون في غياب عامل الاستقرار الأمني».

وأضاف «من المعلوم أنه ليس هناك تنمية أو استثمارات داخلية أو خارجية في ظل غياب الأمن، الذي يعتبر من ركائز البنية التحتية للاقتصاد الوطني، بل إنه لا يمكن التقدم في مجال التسوية السياسية الممثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في ظل غياب الأمن».

واستطرد رئيس الجمهورية «لذلك فإن هذه الندوة على درجة عالية من الأهمية لأنها تمثل إحدى الخطوات الهامة في اتجاه بناء دولة النظام والقانون، التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال عاملين رئيسيين هما إصلاح المنظومة الأمنية وكذلك إصلاح المنظومة القضائية حيث يعتبر هذان العاملان الركيزتين الأساسيتين للدولة المدنية الحديثة، دولة النظام والقانون، وها نحن على أبواب إعادة تنظيم وهيكلة جهاز الشرطة بعد أن قطعنا شوطاً متقدما في عملية إنهاء انقسام الجيش والأمن».وتابع «إن وزارة الداخلية هي من أكثر الوزارات التصاقاً بالمواطن وحياته اليومية، ويجب أن تحظى بكل الاهتمام والتطوير وأن يتم رفدها بأحدث الوسائل العلمية التي تسهل لها أداء مهامها الكبيرة والواسعة، فوزارة الداخلية إذا تم إعادة هيكلتها وتنظيم أجهزتها الأمنية على أسس وطنية وعلمية فإننا بذلك نكون قد قطعنا أكثر من نصف الطريق لتحقيق دولة العدالة والمساواة وسيادة النظام القانون».وأردف «لا بد أن نحرص على أن تؤدي هذه العملية إلى تصحيح أوضاع وزارة الداخلية وأجهزتها، بما يعمق من صلتها الإيجابية بالمواطن لما من شأنه تعزيز البعد المدني لوزارة الداخلية في الفترة القادمة ويمكنها من القيام بواجباتها على أكمل وجه في حماية سيادة القانون والقضاء على الاختلالات الأمنية وتجفيف منابعها التي لا شك أن المواطن يعاني منها كثيراً لارتباطها بالخدمات الأساسية خاصة بعد وصول الأعمال التخريبية لخطوط نقل الطاقة الكهربائية وإلى أنابيب النفط والغاز واضمحلال الوعي الأمني عند بعض الشرائح الاجتماعية التي لا تدرك أنها بهذه الأعمال التخريبية إنما تبدد ثروتها الوطنية وتزيد الوضع الاقتصادي سوءاً بما يعمل على زيادة البطالة وهروب الاستثمارات الداخلية والخارجية، وبالتالي زيادة المعاناة المعيشية للمواطن، لذلك فإن الاهتمام بوزارة الداخلية وإعادة تنظيمها يجب أن يحظى بالأولوية في سلم أولوياتنا الوطنية»..

نقف أمام أبواب هيكلة الشرطة بعد أن قطعنا شوطاً متقدماً في إنهاء انقسام الجيش

المخربون لخطوط النفط والغاز يبددون الثروة الوطنية ويفاقمون من التردي الاقتصادي

نعول على مؤتمر الحوار صياغة مفهوم عصري للنظام السياسي للدولة

إذا لم نعالج ضعف الأداء الأمني والقضائي فلن نتقدم نحو المستقبل

المواطن يعاني كثيراً من الأعمال التخريبية ويجب القضاء على الاختلالات الامنية

وأكّد الأخ الرئيس قائلاً «لقد كان عاملا الاختلال الأمني وضعف أداء السلطة القضائية من أهم أسباب وصول رياح التغيير إلى اليمن، مما أفضى إلى تنامي مفهوم حتمية التغيير في الوعي المجتمعي، وإذا لم نعالج هذه الإشكاليات بأسلوب علمي يتواءم وتطلعات المجتمع في التغيير والإصلاح فإننا سنظل أسيري الماضي غير قادرين على إحراز التقدم صوب صياغة مستقبل اليمن الجديد وغير قادرين أيضاً على استكمال بنود التسوية السياسية التي مثلت المخرج الوحيد والمشرّف لجميع الأطراف وجنبت اليمن السقوط في مهاوي الحرب الأهلية الطاحنة التي كانت ستؤدي حتماً إلى التشظي والتشرذم والضياع».

وقال الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية «على جميع القوى السياسية أن تدرك أن العودة إلى الوراء غير ممكنة، وأن عجلة التغيير قد دارت وأنه لا بديل عن السير في اتجاه استكمال بنود هذه التسوية، ولذلك فإن على جميع هذه الأطراف أن تستشعر حساسية الظرف الحالي حيث ما يزال الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي يعاني من الضعف وما يزال الوطن بحاجة إلى جهود الجميع لتنفيذ استحقاقات المرحلة المتمثلة في إنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي يعول عليه لصياغة مفهوم جديد وعصري للنظام السياسي للدولة بحيث تحقق تطلعات الشعب في بناء دولة النظام والقانون التي تكفل المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد».

واختتم الأخ الرئيس كلمته «نسأل الله أن يمنحنا نور البصيرة ونفاذها وأن يسدد على طريق الخير والرشد خطانا وأن يعيننا على إخراج الوطن إلى بر الأمان».

المؤتمر: باسندوة يعيد البلاد للصراع

الشعب اليمني والمجتمع الدولي يدركون تماماً عجز باسندوة عن تحمل المسئولية

رئيس الحكومة يصرُّ على أن يكون ممثلاً لمراكز قوى وليس للشعب

دان مصدر في الكتلتين، البرلمانية والوزارية للمؤتمر الشعبي العام ما أسماه «المنطق السياسي، الذي يوتر أجواء الوفاق السياسي، لرئيس الحكومة محمد سالم باسندوة، في كلمته التي ألقاها عبر الإعلام الرسمي، بمناسبة مرور عام على تشكيل حكومة الوفاق، بين المؤتمر الشعبي العام، واللقاء المشترك»..

وقال المصدر: «دولة رئيس الحكومة، يوجه اتهامات للمؤتمر الشعبي العام، الذي يشكل معه نصف الحكومة، ويلقي بالتهم جزافاً، على حكومات سابقة، كان وزراء المؤتمر الشعبي الحاليون أعضاء فيها، وبعضها كان دولته أحد وزرائها، وواحد من أكبر المدافعين عن سياساتها وقراراتها».

وقال: «لا يحق لنا إدانة دولته في فهمه السياسي، للماضي، وللحاضر، ولا في كونه اختير من خارج القوى السياسية لترؤس هذه الحكومة، لكن هذا الخطاب منه يعيد البلاد إلى الانقسام والصراع، ويضعف وحدة الحكومة، التي هو من أكثر من يدرك أهميتها، ويطالب بها، ويحث عليها».

قائلاً: «نحن ككتل، نمثل المؤتمر الشعبي العام، سنكون مطالبين من قواعد المؤتمر ومن زملائنا، في الحكومات السابقة، وفي البرلمان، توضيح أي معلومات غير صحيحة، وتفنيد الرأي السياسي، الذي يعبر عن قوى خارج الحكومة».. متمنياً أن «يراجع دولة رئيس الوزراء نفسه، ويتعامل بحس وطني، يغلب المصلحة الوطنية على أي مشاعر أو تصرفات فردية».

وختم تصريحه بالقول: «لقد افتتح رئيس الوزراء الحالي، كلمته ضد استخدام المناسبات الوطنية، لإثارة التوتر العام، لكنه لم يلتزم بجملته ذاتها، من أول جملة تبعت هذا الافتتاح».

إلى ذلك، انتقد مصدر في اللجنة العامة للمؤتمر- كلمة رئيس حكومة الوفاق التي ألقاها مسجلة، مفتتحاً حملة للإعلام الرسمي، بمناسبة عام على تشكيل حكومة الوفاق.

وقال: إنها «دليل جديد، على عدم جدية محمد سالم باسندوة، في تحمل المسؤولية الوطنية»، معتبراً أنها تؤكد «إصراره على أن يكون ممثلاً لمراكز قوى اختارته ليضمن استمرار التوتر في البلاد، باعتبار ذلك، هو الطريق الوحيد لخدمة مصالحها على حساب مصالح اليمنيين الذي ينشدون إصلاح أحوالهم»، معتبراً ذلك «عرقلة لأي توجه للدولة بقيادة فخامة الأخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية، النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام- يهدف الى تطبيع الأوضاع، وتهدئة الصراعات السياسية».

وقال المصدر: «إن حكومات المؤتمر، قدمت الكثير من الانجازات، ومنها التوصل للمبادرة الخليجية، وسيوجه المؤتمر ممثليه في الحكومات السابقة والحالية، بتفنيد أكاذيب باسندوة، وتضليله الرأي العام، واستغلاله منصبه في إلقاء التهم الجزافية».

وأضاف: «ليس لرئيس الحكومة الحالي، أي انجاز فيما توصلت إليه الأطراف السياسية، من تسوية سياسية، ولم يلمس المواطنون والمانحون، منه أي مقدرة على تحمل مسؤولية المرحلة، والقيام بما يتطلبه الانتقال باليمن، إلى روح الوفاق السياسي، وتفعيل حكم القانون، ورعاية مصالح الأغلبية من اليمنيين»، وهو «يعرف كل هذا، فحتى الآن لم يقدم المانحون أي التزام من تعهداتهم، بانتظار أن تفي الحكومة بالتزاماتها».

وقال: «ولهذا يستسهل، بين كل وقت وآخر، تحويل الأنظار إلى معارك سياسية، عنترية»، مستغرباً أنه «يوجه شكره الدائم، لكل الأطراف التي ساهمت في الوصول إلى توقيع المبادرة، ثم يهاجم قيادة المؤتمر الشعبي العام»، معتبراً أن كلمته «هي ضمن السياق ذاته لعودة الدعوات للمسيرات العبثية، التي توقفها الحكومة كل ماكان منها من اجل مطالب حقوقية، وتدعمها حين تستهدف توتير الأجواء السياسي»

وأضاف: «لقد أوضح باسندوة اسباب هذا، بأنه يسعى لإيقاف كل نقد يوجه للحكومة وأدائها، باعتبار ذلك يهدف إلى إفشالها»، واعتبر «كل رأي ضد الحكومة، له علاقة بأي عمل تخريبي في البلاد».

وقال المصدر: «لقد دان المؤتمر، ولايزال يدين أي أعمال خارجة على القانون، بما فيها التي كان يدعمها من اختار محمد سالم باسندوة لرئاسة الحكومة، وعانى منها الشعب ودولته لأكثر من عام ونصف»، مضيفاً: «يطالب المؤتمر، بالفصل بين من يقول رأيه ويعبر عن موقفه، وفقاً للدستور والقانون، وبين من يرتكب أي أعمال تجرمها القوانين والعقول الوطنية، ولو كان من يرتكب هذه المخالفات بمنصب رئيس حكومة».

متابعاً: «ومثل تلك التصرفات هي التي أدت لتلك الأوضاع التي عانى منها الشعب، وذكّر بها محمد سالم في كلمته، ولإيقاف تصاعدها وأثرها على حياة المواطنين، تنازل رئيس المؤتمر الزعيم علي عبدالله صالح عن بقية فترته الرئاسية، ووقع المبادرة التي ظلت مراكز القوى التي يمثلها باسندوة ترفض التوقيع عليها، وترفض الآن الالتزام بروحها ونصوصها».

مختتماً حديثه بدعوة أعضاء المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأنصارهم، إلى «عدم الالتفات لخطابات المغرضين»، وقال: «باسندوة يحاول في خطابه الاساءة للمؤتمر والمؤتمريين، معتقداً أنه قادر على إضعاف معنوياتهم، والتشويش على ارتباطهم بحزبهم من جهة، وبحقوق المواطنين وقضاياهم من جهة ثانية».

وقال: «ندعو أعضاء وأنصار المؤتمر وحلفاءه إلى التمسك بروح الوفاق الوطني، والاستعداد لمرحلة الحوار الوطني»،و«على المؤتمريين إدراك أنهم أكثر مسؤولية وأهمية ونفعاً لبلادهم، من الأصوات النشاز التي لاترى أبعد من أنفها، ولا يهمها حال البلاد والعباد، وليس لديها القدرة على القيام بما توجبه مثل هذه المهام الجسام».

وأضاف: «ان رئيس الحكومة في خطابه، لم يجد من الانجازات إلا ماكانت نتائج وثماراً لأداء المؤتمريين في كل الوظائف العامة، منذ سنوات عدة، وصولاً الى الفترة الحالية».

البرلمان يناشد رئيس الجمهورية التوجيه برفع مخيمات المعتصمين

ناشد مجلس النواب السبت الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية بإعطاء توجيهاته الشديدة للجهات المعنية من أجل رفع المخيمات الموجودة بالقرب من ساحة جامعة صنعاء وشارع الدائري وكذا المخيمات الموجودة في ميدان التحرير.

واعتبر مجلس النواب أن بقاء تلك الخيام لم يعد له أي مبرر بل يؤدي إلى تعطيل الحياة اليومية للمواطنين وتضر بمصالحهم وتعرقل حركة السير.

إلى ذلك أنتقد مجلس النواب بشدة اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل على عدم ذكر دور المجلس من قريب أو بعيد لتنفيذ المهام التي أضطلع بها والموكلة إليه في نطاق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، على الرغم من أن المجلس نفذ العديد من المهمات في ضوء تلك المبادرة واسهم بدوره في تحقيق جانب كبير من المهمات الواردة في المبادرة الخليجية.

من جهة أخرى كلف المجلس اللجنة التي شكلها يوم الأربعاء الماضي القيام بتقصي الحقائق حول مجمل الوقائع والأحداث الأمنية التي حدث بمحافظة تعز وتقديم تقرير بالنتائج التي تتوصل إليها إلى المجلس.

كما كلف المجلس اللجنة التي شكلها في جلسته المنعقدة يوم الأربعاء الماضي للقيام بتقصي الحقائق حول كافة القضايا المتعلقة بالشهداء والجرحى والمتقاعدين العسكريين وترتيب أوضاع الذين يطالبون بصرف مرتباتهم وتسوية أوضاعهم القانونية من أفراد القوات المسلحة والأمن الذين تقدموا بشكواهم إلى المجلس على أن تقدم نتائج ذلك إلى المجلس في أقرب وقت.

وكلف المجلس اللجنة التي شكلها بتقصي الحقائق حول المشاكل التي حدثت بين اللواء ٣٣ مدرع وبعض المواطنين في محافظة الضالع وتقديم تقرير سريع إلى المجلس حول ما تتوصل إليه اللجنة.

مَنْ سيتحاور مع مَنْ؟!

محمد انعم

يسود الشارع اليمني حالة قلق غير مسبوقة من تأزم الأوضاع وتفاقم الاختلالات الأمنية وانتشار الجرائم والتقطعات وأعمال التخريب التي تستهدف ضرب الاقتصاد الوطني والتي نجدها تركز على ضرب أنابيب النفط والغاز وأبراج الكهرباء، لتؤكد أن المؤامرة أكبر من ترهات باسندوة وأمثاله ممن يحاولون اخفاء فشلهم وعجزهم بإلقاء التهم على الآخرين، دون تقديم أي براهين أو أدلة تؤكد مصداقية مايزعمون.

بمعنى أوضح ان هذه الأعمال التخريبية تكشف عن مؤامرة كبيرة يراد من ورائها افشال جهود الاخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- واسقاط التسوية وتفجير حرب أهلية في البلاد، وتحويل اليمن الى ساحة مواجهات دامية بين قوى لها أجندتها الخاصة وتجد في تدمير اليمن حماية لبلدانها وشعوبها وحفاظاً على أمنها واستقرارها.

وإذا ظلت قيادات حكومية وحزبية عاجزة عن استيعاب المتغيرات التي يشهدها العالم اليوم وتواصل تمزيق الصف الوطني ونخر جدران الوفاق وتأجيج الأحقاد بين أبناء الشعب اليمني الواحد، من موقع مسئولياتها الوطنية التي تتحملها والتي توجب عليها ان لاتسقط في مستنقعات نتنة، أو لايُسمح لها بذلك بحكم ما تتحمله من مسئولية وطنية في هذه المرحلة الحرجة من تاريخنا.. الأمر الذي يتطلب ان يميز الجميع تماماً بين المصلحة الوطنية وبين مصالح الأشخاص، وضرورة ان تُحترم المسئولية ولا يسلم مصير وطن وشعب ليعبث به مخرّفون يجب ان يُحظر عليهم التصرف بحقوقهم وان يُحالوا إلى دور العجزة، لا أن يظلوا يتحكمون بمصير شعبنا، ويواصلون زراعة الألغام أمام كل مرحلة جديدة يستعد اليمنيون الولوج إليها بمزاج آخر وأجواء أكثر صفاء ونقاء أمام المتحاورين..

نجزم ان استمرار التعامل الصبياني مع قضايا وطنية شديدة الحساسية يتطلب رجالاً من نوع آخر لقيادة المرحلة الجديدة، ولإخراج اليمن من الأزمة وإنجاح مؤتمر الحوار الوطني..

المستقبل يجب أن يصنعه جيل جديد

فإذا كان قد انقضى عام على تشكيل حكومة الوفاق ومايزال رئيس الحكومة ينعق كما كان قبل التسوية ولايستطيع ان يدرك انه في رئاسة حكومة الجمهورية اليمنية، وليس في دار عجزة.. فلابد من التفكير الجاد في حسن اختيار أدوات ووسائل وقوى التغيير الحقيقية القادرة على إخراج اليمن من أزماته، لأن المراهنة على الحرس القديم مضيعة للوقت وتقويض لجهود رئيس الجمهورية، والذي توجب عليه المسئولية الوطنية والدينية والتاريخية ان لايترك مؤتمر الحوار الوطني ليعبث به العابثون، وذلك لن يكون إلا بإحداث تغيير جذري على مستوى قوام المتحاورين وألا يتركز التمثيل على القيادات التي فشلت- في أكثر من فرصة حوار- في إخراج اليمن من أزمته منذ بضع سنوات.. لذا فإن المراهنة عليهم من جديد سيعيدنا الى المربع الأول من الأزمة.

إن فرص التغيير يجب ان تتضح بجلاء في طبيعة المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني وحجم التجديد أو التحديث في القوام العام.. وبحيث يبدو للجميع أنه فعلاً مؤتمر للحوار الوطني الشامل وليس اجتماعاً بين ممثلين لإقطاعيات يتعاملون مع الوطن كشركة مملوكة لهم والشعب ما هو إلا مجرد قوة خُلقت لجمع الأموال وبناء امبراطوريات لهم في الجبال والوديان والشواطئ.

يبدو لي أن التغيير مرتبط بشكل أساسي بإحداث التغيير داخل قوام المتحاورين ليس بغرض التخلص من البابوية داخل الأحزاب فقط، وإنما لتأكيد ان الوطن ملك الجميع، ولايمكن ان تظل القضايا الوطنية خاضعة لأهواء جهوية أو مناطقية أو طائفية، وان تفكيراً كهذا سيقود الجميع الى انتحار جماعي.. وهذا مالا يجب ان يُسمح بحدوثه أبداً..

نتمنى ان تحسن الاحزاب وبقية القوى السياسية والمنظمات المدنية والشباب اختيار ممثليها الى مؤتمر الحوار الوطني، وان تعي أننا أمام فرصة وحيدة لإنقاذ اليمن من حرب أهلية، ولايجب ان نهدرها أبداً.